

## الاستراتيجية السلمية للمغرب تجاه الجزائر — مقارنة في البناءات والدلالات —

د. عثمان الزياني

أستاذ باحث، الكلية المتعددة التخصصات، الرشدية

مقدمة

إن الإستراتيجية السلمية للدولة هي جنوح الدولة إلى الالتزام بمجموع المبادئ الهادفة إلى إرساء العلاقات الودية مع الدول الأخرى، ويدخل في هذا الإطار الامتناع عن اللجوء إلى القوة العسكرية لحل النزاعات واعتماد الوسائل السلمية، ضمن مبادئ حسن الجوار وإقامة أسس التعاون والتكامل والاعتماد والتبادل، وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة وأغلب المواثيق الدولية ذات الطابع الجهوي قد أكدت على ضرورة أن تنهج الدول الأعضاء تلك الإستراتيجية وأن تحترم تلك المبادئ العامة، وعلى قدر الأهمية التي تحظى بها الإستراتيجية السلمية في القانون الدولي، ظل فعل السياسة الخارجية للمغرب يعتمد على أصولها ومبادئها وجعلها كمنهاج ومسلك في سياق علاقاته الثنائية والمتعددة الأطراف خصوصا مع دول الجوار الجغرافي، وعلى رأسها الجزائر، وما هو أكيد أن التاريخ يحفظ لنا الدور الريادي الذي لعبه المغرب في علاقته مع الجزائر، سواء على الجهود المبذولة لخلق تنسيق وتوجه وجدوى لمجابهة التحديات والغزوات الخارجية وكذا تنشيط التجارة الصحراوية مع بلدان إفريقيا وأوروبا وعبر الصحراء المغربية أو على مستوى ربط مصيره السياسي الاقتصادي والاجتماعي بمصير جيرانه الجزائريين، عن طريق تقديم المساعدات المادية أو المعنوية لهم بغية تخليصهم من الاستعمار والتي كانت نتيجتها تعرضه هو نفسه للاستعمار، وانقلاب الجزائريين عليه في

مرحلة الاستقلال<sup>122</sup>، وما يعزز هذا البعد التاريخي للإستراتيجية السلمية للمغرب هو استمراريتها ما بعد الاستقلال واتخاذها موقعا متقدما بالنسبة للمغرب في تعاطيه مع الجزائر كبلد تجمعه به عوامل جمة أكثر مما تفرقه على الرغم من التوجه الإستراتيجي الجزائري المناوئ للوحدة الترابية المغربية واستثمار دبلوماسيتها من أجل سحب النقل التاريخي للمغرب ولدوره الإستراتيجي ليس داخل المغرب العربي فحسب، بل في إفريقيا وأوروبا.

لاشك أن الإستراتيجية السلمية للمغرب تقوم على جملة من المبادئ المتعارف عليها دوليا بالإضافة إلى أنها تتهل من السياسة الرشيدة للملك، وتقوم على مجموعة من المبادرات العملية التي تؤكد حسن وصدق النوايا المغربية وبالتالي تطرح الإشكالية على مستوى ماهية الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها الإستراتيجية السلمية للمغرب اتجاه الجزائر؟ وما طبيعة المبادرات العملية التي تعضدها وتزكي مضمونها الإيجابي في التعامل مع الجزائر؟ مع تبيان أهدافها وأبعادها؟

ولمقاربة الموضوع وتحليله ارتأينا تقسيمه إلى قسمين: (القسم الأول) سنخصصه لتحليل مجمل الأسس العامة للإستراتيجية السلمية للمغرب اتجاه الجزائر في حين (القسم الثاني) سنعمد من خلاله إلى دراسة المبادرات العملية للإستراتيجية السلمية.

### القسم الأول: الأسس العامة للإستراتيجية السلمية للمغرب تجاه الجزائر

إن الإستراتيجية السلمية للمغرب تجاه الجزائر تكتسي أهميتها وأبعادها الإيجابية من خلال الجمع والمزاوجة بين مجموعة من المقومات والأساسيات التي تمخض عنها تبلور فعل إستراتيجي عميق وفعال يمتد إلى حد بناء تصور جيوسراتيجي بعيد المدى في العلاقة مع الجزائر والذي يركز على الانفتاح والحوار واحترام مبادئ حسن الجوار، فهو فعل إستراتيجي سلمي تشكل الخطابات الملكية البوصلة التي يسترشد ويستقيم بها (أولا) وينسجم مع مبادئ

<sup>122</sup> مولاي الحسن تمازي، "الأبعاد الإستراتيجية للتدخل الجزائري في قضية الصحراء، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 81 - 82 يوليو - أكتوبر 2008، ص: 13 - 14.

السلم الدولي خصوصا احترام مبدأ حسن الجوار (ثانيا) وقائم على أساس دبلوماسية مرنة بناءة وعقلانية (ثالثا).

#### أولا: الخطب الملكية وتجسيد مبادئ الإستراتيجية السلمية

شهدت فترة الملك محمد السادس (1999 - 2009) مرحلة محورية ومفصلية في التاريخ السياسي المغربي، بفعل ما عرفتها من تغييرات جوهرية على مستوى نظام الحكم، والتأسيس للمفهوم الجديد للسلطة الذي شكل منارا ومناطاً للسياسة الرشيدة التي زوجت بين السياسة الداخلية والخارجية مما آل إلى تكريس أنماط جديدة من الفعل الإستراتيجي في التعاطي مع القضايا الإقليمية والجهوية والدولية والحرص على تأكيد المنهج السلمي للمغرب في التعامل مع دول الجوار وخاصة الجزائر، ولعل جل قيم التسامح ومراعاة مبادئ حسن الجوار واللجوء إلى الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر تجد دعائمها من خلال الفكر الإستراتيجي الرزين الذي يتميز بالحكمة والتبصر والذي تشكل الخطابات الملكية منهله ومصدره وتعطي له مدلولات قيمة.

إن القيام بتحليل الخطابات الملكية خلال هذه الفترة تؤكد على المكانة التي يحظى بها المغرب لدى الرأي العام الخارجي، حيث يؤكد الملك دائما على "أن المغرب بلد معتدل متسامح ومنفتح على محيطه الجهوي وشريك ذي مصداقية متشعب بقيم السلم والعدل في التزام تام بالسرعية الدولية..."<sup>123</sup> وهذا ما يعطي لهذه الخطابات الطابع التوجيهي نحو تجسيد هذا النزوع السلمي في إطار العلاقات الخارجية واحترام قواعد حسن الجوار والارتباطات الجغرافية والتاريخية والحضارية، والملك محمد السادس لا يترك أي فرصة لإبداء حسن النوايا اتجاه الجزائر وهذا ما تؤكد من خلال الخطاب السامي الذي ألقاه الملك في مدينة وجدة، "وإننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة،

123 خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لثورة الملك والشعب، طنجة 2002/08/20، انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والتعاون: <http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2748&typ=dr>

التي نريد لها، كقطب محوري مغربي وجسر متين لحسن الجوار، والأخوة الصادقة مع الشعب الجزائري الشقيق، الذي نتمنى له كل الخير، لما يجمعنا وإياه من روابط التاريخ، وتحديات الحاضر، وتطلعات المستقبل<sup>124</sup>.

إن مدلول الخطاب الملكي له مضامين دالة واسعة بحكم المكان الذي كان موضعه ونقصد مدينة "وجدة" بحكم قربها من الحدود الجزائرية، والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تجمع سكان المناطق الحدودية، والخطاب يحمل إشارات من الملك على المبادئ التي يركز عليها المنظور الاستراتيجي للمغرب في نظره إلى الشعب الجزائري القائم على الاحترام والتقدير وحسن الجوار والأخوة وهي عبارات تذكى مشاعر وقيم السلم والنأي عن كل ما من شأنه أن يمس بكل هذه الروابط التي تكتسي بعدا إنسانيا صرفا.

إن الملك محمد السادس ما فتئ يؤكد من خلال مجموعة من الخطابات التي تتزامن مع ذكرى ثورة الملك والشعب ويجدد فيها حرصه على "أن الديمقراطية التي هي نهجنا المتميز للتدبير الحضاري لقضايانا الوطنية، هي على خلاف ما يعتقد هؤلاء الخصوم من دعائم تقوية الجبهة الداخلية، والخيار الأنسب للطبي النهائي لهذا المشكل المفتعل، الذي يظل المغرب منفتحا على جوار بناء وصريح لعله"<sup>125</sup>، فمن خلال هذا الخطاب يتبين أن المغرب يغلب منطق الحوار والتفاوض محل اللجوء للقوة والحرب قصد الحفاظ على الأمن والسلم كخيارات إستراتيجية، وهذا ما أكده الملك من خلال الخطاب السامي أمام الدورة 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يقول "إنني لأجدد استعداد المغرب لمواصلة العمل بكل صدق وعزيمة مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي في

124 الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة في مدينة وجدة بتاريخ 2003/03/18 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2766&typ=dr>

125 نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب الرباط 2003/08/20، انظر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2774&typ=dr>

نطاق الشرعية الدولية<sup>126</sup>، والملاحظ أن الخطابات الملكية لا تخلو من عبارات تدل على التوجه السلمي للمغرب، والتي تعطيه قوة النفاذ وتضفي عليه معاني العقلانية والمعقولية خاصة إذا ما تم توظيفها في الخطابات الموجهة أثناء الاحتفال بذكرى المسيرة الخضراء التي جسدت ملحمة سلمية تاريخية، حيث يرى الملك "أن التلاحم بين العرش والشعب الذي لا تزيده التحديات إلا رسوخا، واعتماد التعبئة الشاملة، والنهج الحضاري، القائم على السلم الحوار والتمسك بحسن الجوار، وبالشرعية الدولية"<sup>127</sup>، ويضيف أن "مواصلة تجسيد روح المسيرة الخضراء، مستحضرين في هذه الأجواء الدينية الرمضانية قيم الإخاء والتضامن وحسن الجوار، والتحلي بالرزانة والحكمة والحوار البناء الذي هو فضيلة إسلامية حتى مع الأعداء، فما بالك مع الإخوة الأشقاء"<sup>128</sup>، وبالتالي فإن الإشارة إلى هذه المبادئ والتمسك بإدراجها بشكل متواتر في الخطب هو في حد ذاته تعبير على فضائلها وتشكل أساسيات القاموس السلمي الذي يوظفه الملك ويعتمده، وهو لا يتوانى في التذكير به عند الاحتفال بذكرى عيد المسيرة، وهذا ما تستشفه من خلال منطوق الخطاب الملكي بأكادير 2006/11/06، "هذه الملحمة السلمية، التي مكنت بلادنا من استرجاع أقاليمها الجنوبية، وأما الوفاء، فالمبادئ التي جسدها المسيرة الخضراء، من التام بالعرش، وإجماع وطني على الوحدة، وتعبئة شعبية دائمة وتشبع حضاري يقيم السلام والحوار"<sup>129</sup>.

126 جلالة الملك يلقي خطابا ساميا أمام الدورة الـ 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك 2004/09/21 انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2795&typ=dr>

127 نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين للمسيرة الخضراء 2004/11/06 انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=2798&typ=dr>

128 نفس المرجع.

129 نص الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين للمسيرة الخضراء، أكادير 2006/11/06 انظر الموقع الإلكتروني:

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما تشكله قضية الصحراء من تحدٍ حقيقي للعلاقات المغربية الجزائرية، واتخاذ الجزائر لموقع المس بالوحدة الترابية ومساندة جبهة البوليساريو والتي تعتبر الجزائر صنيعتها، فإن الملك وينوع من الحماسة وكذلك الغيرة الوطنية استغل فرصة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 شتنبر 2005 فأكد قائلاً "إن اقتناع المغرب الراسخ بأن نقادي النزاعات وفضها بالطرق السلمية المنصوص عليها في الميثاق يبقى الوسيلة الأنجع، ليس فقط للحفاظ على السلم بين الدول والشعوب (...). ولكن بالأساس... للقضاء على كل بؤر التوتر، ومن هذا المنطلق أبدينا باستمرار استعدادنا الصادق لحل النزاع المفتعل حول صرائحنا مع إخواننا في الجزائر"<sup>130</sup>.

وتجسيد للتفاوض الصادق حول منح المغرب نظام الحكم الذاتي للصحراء المغربية كحل سلمي، وفي الوقت الذي كانت فهي حكومة الجزائر تهيئ أعوانها في البوليساريو لمفاوضات مانهاست الثانية، قال الملك "ونود التأكيد باسمك شعبي العزيز، على عزم المغرب الصادق على التفاوض الجاد"<sup>131</sup> على الرغم من التجاوب النسبي من أطراف النزاع البوليساريو والجزائر، حيث كان الدخول في المفاوضات المباشرة مع المغرب كمناوره سياسية، بواسطتها تمكن الجزائر من أن تتفادى الضغوطات الدولية، خصوصاً بعدما تأكد أنها الطرف الأساسي والرئيسي في النزاع، وجبهة البوليساريو إلا طرفاً يشتغل وفق لاءاتها ويأتمر بأوامرها.

وعليه يمكن القول إن الخطابات الملكية شكلت منهلًا تنهل منه الإستراتيجية السلمية، بفعل اعتمادها على قاموس لغوي ذو حمولة سلمية قائمة على مبادئ السلم والأمن الدوليين وحسن الجوار والاحترام وتأكيد تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وخاصة قضية الوحدة الترابية،

<http://www.maec.gov.ma/arabe/f-com-ar.asp?num=3582&typ=dr>

<sup>130</sup> انظر عبد الكريم جلام، نظرية ملك أو المفهوم الجديد للسلطة – الجزء الأول -، النزاع المغربي الجزائري حول الصحراء، أي طريق نحو التسوية؟ الطبعة الأولى 2008، ص: 258.

<sup>131</sup> نفس المرجع، ص: 262.

وعبرت في مضامينها على كل معاني الإخلاص والالتزام بهذا النهج السلمي القويم، وهي تعبر عن الفلسفة العامة في التعامل السلمي مع الجزائر، وهذه الخطابات الملكية وعلى قدر أهميتها البالغة والتي لا يسع المجال لحصرها إلا أنها تأخذ نفس المنحى وتجسد نفس الأبعاد السلمية في الفكر الإستراتيجي المغربي.

#### ثانيا: احترام مبادئ حسن الجوار

إن من مظاهر الإستراتيجية السلمية للمغرب في علاقته بالجزائر، هو الحرص المغربي الدائم على مبادئ حسن الجوار التي تتجسد في التعايش السلمي وتكريس مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وذلك استنادا إلى تمسك المغرب في علاقاته المتعددة الأطراف والثنائية بمبادئ السلم التي كرستها المواثيق الدولية، ففكرة احترام سيادة الدولة الجزائرية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل من الأشكال هي نابعة من حرص المغرب وتقيدته الدائم بمبدأ المساواة في السيادة الذي أقرته الأمم المتحدة، هذا المبدأ الذي جاء التنصيص عليه في الفقرة الأولى والثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تقول "الهيئة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" وكذلك القرار رقم 2137 المتضمن "عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها" والقرار 2625 المتضمن لمبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة<sup>132</sup>.

إن المغرب كان بمنأى عن أي تدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وسواء كان مسلحا أو غير مسلح وعدم تشجيع استعمال الإجراءات الاقتصادية والسياسية أو أية إجراءات ضد إرادة الدولة الجزائرية أو تنظيم أي مساعدة وإثارة وتمويل وتشجيع أو السماح بالنشاطات المسلحة التخريبية أو الإرهابية، فعلى الرغم من الأوضاع الأمنية التي كانت تعرفها الجزائر، والعمليات الإرهابية التي كانت تتهدد أمنها الوطني واستقرارها السياسي والاقتصادي فإن

132 انظر بتفصيل إدريس بوكرا، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، المؤسسة الوطنية للكتاب 3 الجزائر 1990، ص: 157 - 167.

المغرب كان يبدي رغبته في التعاون مع الجزائر وإسداء المساعدة في تجاوز هذه المحنة من منطلق أن الإرهاب يهدد الأمن المغربي بمجمله ولا يقتصر على دولة بعينها، وهذا المعطى في الإستراتيجية السلمية المغربية يتوافق إلى حد كبير مع مبدأ الامتناع عن تنظيم أو تشجيع الحروب الأهلية أو أعمال الإرهاب فوق دولة أخرى، وعدم السماح باستعمال الأراضي المغربية للقيام بمثل هذه الأعمال، على الرغم من أن الجزائر كانت تنتهم المغرب بدعمه للجماعات المسلحة وهو اتهام مجاني يفقد إلى الحجة والدليل والبرهان.

إن المضمون الإيجابي الذي تحويه الإستراتيجية السلمية للمغرب يشكل خيارا لا محيد عنه وغير قابل للتبديل والتغيير، ويعكس التوجه السلمي للمغرب والابتعاد عن كل ما من شأنه زعزعة استقرار المنطقة المغربية والتكريس العملي بالمقابل لعوامل البناء الجيد للعلاقات البينية المغربية الجزائرية والعلاقات المغربية ودحض كل معاول الهدم وإكراهات وفروض العرقلة الناجمة أساسا عن الإستراتيجية العدائية والهجومية للجزائر، فنواياها المعلنة وغير المعلنة تعبر على أن الجزائر تشكل أهم عقبة حقيقية أمام استكمال وحدته الترابية، من خلال دعمها لجهة البوليساريو بعد انسحاب كل من موريتانيا وليبيا من هذا الملف<sup>133</sup>، وهذا يشكل سلوكا يتناقض ويخرق قواعد القانون الدولي، والمادة الخامسة عشر من معاهدة الاتحاد التي تلزم الدول الأعضاء بعدم السماح لأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن وحرمة تراب أي منها أو أمن نظامها السياسي.

إن الجزائر تمارس عداءا مكشوفًا للوحدة الترابية للمغرب سواء من خلال رعايتها لبوليساريو على أراضيها وتقديم الدعم اللوجستيكي لها، وأيضا من خلال تحجيم قدرات المغرب الجغرافية والاقتصادية في المنطقة وتسعى إلى خلق دويلة بمساحتها الترابية المميزة بقلّة عدد سكانها كحليف تابع لها وسهل السيطرة عليه في الصحراء المطلة على المحيط الأطلسي<sup>134</sup>،

<sup>133</sup> عمر العسري، "أفاق التعاون المغربي على ضوء إقرار مشروع الحكم الذاتي للصحراء بالمغرب"، مجلة رهانات، العدد 9 شتاء 2009، ص: 7.

<sup>134</sup> عمر العسري، مرجع سابق، ص: 7.



واقترح أيضا التقسيم الذي انكشف في مداولات مجلس الأمن أن الجزائر هي صاحبة اقتراح التقسيم، لينجر صدام مغربي جزائري حيث أعلن المغرب أن هذا الموقف يكشف الأطماع التوسعية للجزائر ونزاعاتها للهيمنة في المنطقة، كما يبطل دعاوى حق تقرير المصير التي كانت تركز عليها في دعمها لجبهة البوليساريو ومعتبرا أن هذا مناقض للمبادئ التي أنبى عليها في دعمها المغربي<sup>135</sup>، ولم يتوقف الأمر بالنسبة للجزائر عند هذا الحد وإنما إلى جانب المرونة التي يبديها المغرب في مواقفه وعلى المستوى العملي، نجد استمرار الجزائر في استقزاز المغرب، حيث قام الرئيس بوتفليقة بما وصف بأنه "زيارة رسمية" للجمهورية الصحراوية المزعومة في مخيمات تندوف، ووجه بالمناسبة رسالة إلى رئيس البوليساريو والبرلمان الصحراوي عزز فيها مقولات من قبيل تقرير المصير والشرعية الدولية، مؤكدا أن بلاده "لن ترضى بنكريس الأمر الواقع أيا كان شكله ومصدره".

إن هذا المنطق التصعيدي للجزائر ظل توجهها عاما يناقض المساعي السلمية للمغرب، فالنهج الكيدي للجزائر اتخذ أبعادا خطيرة انبرت عبر تصرفات وصلت إلى حد التشجيع بالمغرب ومحاولة النيل من سمعته دوليا، ففي الوقت الذي يبدي فيه المغرب على النوايا الحسنة ويحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وخاصة من خلال استحضار مجموعة من الدلائل تبنت على سبيل المثال في الموقف الذي عبرت عنه في تبرير موقف إسبانيا في "أزمة جزيرة تاوره" وسعيها إلى إقصاء المغرب من مجموعة 5+5 الذي نشأت بالذات في مراكش، والرسالة الموجهة إلى كوفي عنان بتاريخ 2-8-2004 تؤكد فيها أن مسألة الصحراء هي مسألة تصفية استعمار بالإضافة إلى القاموس الذي أخذت تزرعه في الحديث عن الصحراء في السنوات الخمس الأخيرة يتضمن ألفاظا من قبيل أن المغرب دولة احتلال وأن الشعب الصحراوي يقاوم المحتلين وأن الجدار الأمني هو مثل الجدار الذي أقامته إسرائيل في الضفة

<sup>135</sup> مصطفى الخلفي، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكل الصحراء المغربية"، انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm>

الغربية<sup>136</sup>، وهذا يشكل خرقا واضحا لمبادئ حسن الجوار وتدخلا في الشؤون الداخلية للمغرب ومسا بوحده الترابية.

إن معظم هذه السلوكيات تتم عن قمة العدائية التي ترهن الفعل الإستراتيجي الجزائري في علاقته مع المغرب، وما يلاحظ أن التصعيد المغربي في المبادرات السلمية يقابل دائما بالتصعيد العدائي للجزائر، التي تظل المسؤول الأول والأخير عن عدم إمكانية إيجاد سبل التقارب والتأسيس لعلاقات ثنائية إيجابية.

### ثالثا: نهج الدبلوماسية المرنة مقابل التعتن الجزائري

أصبحت الدبلوماسية بمختلف تنويعاتها وتفرعاتها في الوقت الراهن تشكل وسيلة مثلى للإقناع والتأثير والدفاع عن مصالح الدول في إطار المنتظم الدولي، وأضحى حسن توظيفها يأتي ثماره على المستوى التفاوضي بين الدول سواء في سياق ثنائي أو متعدد الأطراف، والدبلوماسية الذكية والناجحة هي التي تكيف سياستها وسلم أولوياتها بشكل مستمر يتوافق مع التحولات التي تحتمها المتغيرات السياسية والاقتصادية، والمغرب وإدراكا منه بأهمية الفعل الدبلوماسي أصبح يبذل جهدا مضنيا في إكساب الممارسة الدبلوماسية المغربية الفاعلية اللازمة خصوصا في ظل جسامه تحديات استكمال الوحدة الترابية واستمرار الممانعة الجزائرية، وهذا التوجه الإيجابي في تأهيل الدبلوماسية المغربية تكرر بشكل كبير مع تولي الملك محمد السادس العرش، الذي أولى اهتماما بالغا بخصوص منح الدبلوماسية المغربية الديناميكية والحيوية اللازمين ومنحها القدرة والقوة على إقناع المنتظم الدولي بمغربية الصحراء وتفنيد المزاعم الجزائرية التي كرست دبلوماسيتها لمعاكسة الحقوق المغربية في مختلف المنظمات والمؤسسات الإقليمية والجهوية والدولية، فهي لا تتوانى في التعبير عن نواياها السيئة اتجاه المغرب، الذي يعتبر بلد معتدل متسامح ومنفتح على محيطه الجهوي وشريك ذي مصداقية متشبع بقيم السلم والعدل في التزام تام بالشرعية الدولية، ولعل أفضل سبيل لإيجاد دبلوماسية

<sup>136</sup> محمد العربي المساري، المغرب/الجزائر هل من تغيير؟ مجلة وجهة نظر العدد 28 ربيع 2006، ص: 10 - 11.

قوية هو تفعيل ما ورد من توجيهات في الرسالة التي بعث بها الملك محمد السادس إلى المشاركين في الندوة الأولى للدبلوماسية سواء على مستوى الإدارة المركزية أو البعثات الدبلوماسية والقيام بدور الفاعل النشط لبلورة الطموحات الوطنية والانفتاح على المحيط بكل مكوناته وجعل نشر رسالة المغرب فوق كل اعتبار وهذا ما أكدته أيضا<sup>137</sup> الكلمة السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة التي نظمها النادي الدبلوماسي المغربي يوم 28 أبريل 2008، في إطار الاحتفال باليوم الوطني للدبلوماسية المغربية "على أنه على تدبلوماسيتنا أن تجند من أجل استثمار الصورة الجديدة التي رسخناها لدى الرأي العام الدولي للمغرب كبلد ديمقراطي وحدائي ملتف حول عاهله، ومنارة للاعتدال والتسامح وأن تعمل بجد ونشاط على استكشاف فضاءات جديدة للتعاون الاقتصادي وعلى تعميق البعد الاستراتيجي الذي من شأنه أن يجعل المغرب الشريك النموذجي لكل البلدان...".

وإذا كانت الدبلوماسية المغربية تنعت في السابق بأنها دبلوماسية غير فاعلة وانتظرية وتبعية ومبنية على رد الفعل خصوصا مع الأطراف المعادية للوحدة الترابية، حيث هناك من يعتبر أن تعامل الدبلوماسية مع السياسات الجزائرية المناوئة حول الصحراء المغربية مثلا هي عبارة عن ردات فعل متأخرة ومتكررة تكشف عن ضعف في الرؤية السياسية لدى صناع القرار المغربي<sup>138</sup>، فإن الأمر أخذ منحى آخر في ظل فترة حكم محمد السادس واستطاعت الدبلوماسية المغربية أن تتجاوز بالتدرج مجموع هذه الاختلالات والمثالب وأن تنتقل من وضعية رد الفعل إلى حالة الفعل والمبادرة وأصبحت مدركة تماما لمصالحها وللمخاطر التي تتهددها، وهذا نتيجة أن هناك أسلوبا جديدا في السياسة المغربية تجاه ملف الصحراء، وهناك

<sup>137</sup> للمزيد من التفاصيل، انظر محمد زين العابدين الحسيني، تطورات ملف الصحراء المغربية أمام الأمم المتحدة، وقائع الندوة العلمية حول موضوع الأمم المتحدة وقضية الصحراء المغربية، الموافق 16 أبريل 2002، منشورات منتدى 21 للحوار والتنمية، مطبعة الرسالة الرباط، ص: 70.

<sup>138</sup> محمد الرضا بنخلدون، الدبلوماسية المغربية والسياسة الخارجية المغربية: وصف عام، جريدة المغرب الدبلوماسي، العدد 7 شتنبر 2007، ص: 18.  
- عبد الفتاح البلعمشي، "دبلوماسية كسب الرهان"، جريدة المغرب.

أيضا ترجمة للدبلوماسية الهجومية التي دعا لها الملك، والتي أخذت تشكل على أرض الواقع وبمنهجية مقدامة، والملفت للانتباه، أنها حملة استباقية وليست بعدية كما كان يحصل في السابق، وقد عرفت هذه الدبلوماسية انتعاشة واضحة في سياق انطلقت منذ التصريح الملكي الشهير بقبول إقامة نظام للحكم الذاتي بالصحراء المغربية وعند تعيين المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية<sup>139</sup> إن هذا التغيير البنوي والوظيفي الذي عرفته الدبلوماسية في عهد محمد السادس والذي كرسه من أجل خدمة قضية الوحدة الترابية استطاع أن يواجه ويتجاوز الدبلوماسية الجزائرية التي تتسم بقدر كبير من الحرفية وفسحة البال، والطابع الهجومي الذي يفاجئ أحيانا بقدرته على أن يكون فجا وذلك باستعمال كل الوسائل لتحقيق الرؤية المرسومة<sup>140</sup>، فما زالت النظرة البسماركية تتحكم في سلوك الدبلوماسية الجزائرية والقائمة على أساس إضعاف الجوار الجغرافي من أجل الظفر بالزعامة الإقليمية، فالجزائر ما زالت تعتبر قضية الصحراء ورقة ضغط رابحة في علاقاتها بالمغرب<sup>141</sup>، مما استوجب من الدبلوماسية المغربية تبني خطة ومنهجية محكمة في المفاوضات تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية والجهوية، من خلال تقوية قدرتها على المبادرة والاستعداد لمواجهة المناورات الجزائرية المحتملة، وهذا ما تأتي من خلال الدبلوماسية التي دعا إليها الملك والتي استطاعت أن تقوض العديد من مقوماتها وتتسبب لها في الإحراج وتثبيت التخبط الكبير الذي يعتريها لأنها بنيت على باطل، عكس الدبلوماسية المغربية فهي صاحبة حق وبعيدة عن كل الأفعال والتصرفات الكيدية، وبمنأى عن إلحاق أي ضرر بالجارة الجزائر، فهي تتحصر وظيفتها ودورها في الدفاع عن مغربية الصحراء، عكس الدبلوماسية الجزائرية القائمة على معاكسة كل ما يبادر به المغرب، وتضييق الخناق على مصالحه، والمس بوحده الترابية.

139 الدبلوماسية، العدد 2 أبريل 2007، ص: 3.

140 محمد العربي المساري، المغرب/الجزائر هل من تغيير، مرجع سابق، ص: 10.

141 عادل موساوي، "الدبلوماسية المغربية: الحصاد والرهانات، المغرب في مفترق الطرق 2004 - 2005، كراسات إستراتيجية، منشورات مجلة وجهة نظر، ص: 121.

إن الدبلوماسية المغربية في تعاطيها مع الدبلوماسية المناوئة الجزائرية استطاعت عبر إستراتيجية منتظمة إحداث نوع من العزلة للمواقف الجزائرية دوليا بفعل ارتكازها على قواعد وضوابط تتدرج ضمن تشبع المغرب بمبادئ وقيم الشرعية الدولية، وهي حتى وإن انتقلت من حالة رد الفعل إلى دبلوماسية هجومية إلا أنها لا تخرج عن نطاق تجذير قيم التسامح والتفاهم والسلام في قوانينها ونواميسها، وتحمل في طياتها معاني احترام مبادئ التعايش السلمي وتكريس الحوار والتشاور، وهي لا تتجاوز حدود صيانة الحقوق المغربية، ولا تسعى إلى إحداث أي تهديد للمصالح المشروعة للجزائر.